باقي علي
١٢٣٧

دون الاول كيف ولو كان المقسم في الاقسام الثلثة حال الشيء بالقياس الى الوجود والعدم بجميع
الحيثيات والاعتبارات اعم من ان يكون بحسب الواقع او بحسب مرتبة منه لم يكن القسمة عقلية
حاصرة فان المهية بحسب مرتبتها ما لم يكن لها شيء من الثلثة عند العقل ولو سلم ثبوت شيء من الثلثة
لها بحسب نفس ذاتها فيكون نفس ذاتها ليفيه مع ذلك ثابتة لنفسها فيكون نفسها نفسها وذلك الشيء
فلا يكون القسمة حاصرة ولا انفصال الحقيقي المشتمل على منع الجمع ومنع الخلو حاصلا في الاقسام الثلثة
وكون بعض هذه الاقسام حاصلا في مرتبة ذات موضوعه كما في الواجب نعم انما نشا من خصوصية
المقسم لا باعتبار حصوله وخروجه من مفهوم المقسم فان مجرد ذلك لا يستدل على ان يكون الواجب
بالذات مثلا مصداق وجوب وجوده نفس مرتبة ذاته بذاته والا لما احتجنا بعد تحصيلنا كل
قسم الى استيناف بيان وبرهان على كون وجوب وجوده نعم عين ذاته من دون صفة عارضة
لذاته او اعتبار اخر متاخر عن نفس ذاته نعم وفرق بين كون الذات مصداقا عليها الصدق ومفهوم
وكون الذات مصداق الصدق فلا ينافي بين هذا الكلام وبين ما سنذكره ان المهية الامكانية
لا ينفك عنها الامكان في اية مرتبة اخذت واعلم ان مفهوم واجب الوجود لذاته شامل لعدة اقسام
منها واجب يمتنع انتفاء المحمول عنه بنفس ذاته من غير اقتضاء وعلية من الذات لثبوته لها
وهو القيوم نعم والضرورة هنالك ذاتية ازلية ومنها نسبة ضرورية المحمول الى الموضوع لا يكون
الموضوع علة لثبوت المحمول له ككون الانسان انسانا او حيوانا والضرورة ههنا مطلقة ذاتية
ومنها نسبة ضرورية يكون لها علة في نفس ذات الموضوعات
مع وصف الوجود للموضوع لا به
ككون المثلث ذا الزوايا القوائم وضرورتها ليفيه ذاتية بالنظر الى اقتضاء ذات الموضوع ولكن

مع وصف الوجود لا بالوصف وكذا مجرد مفهوم الممتنع بالذات يحصل في اقسام منها ما يمتنع
الوجود بالنظر الى ذاته من حيث هي لا بعلية واقتضاء منها كشريك الباري جل اسمه والمعدوم المطلق
والشر المحض ومنها ما يمتنع وجود المحمول له بالنظر الى ذاته بذاته لا بعلية منه لضرورة عدم ذلك المحمول
عنه ككون الانسان جمادا ومنها ما يمتنع وجود محمول له بالنظر الى ذاته بذاته ولكن باقتضاء من ذاته لضرورة
عدمه عنه ككون الاربعة فردا فان اقتضائها الزوجية على اقتضاء نفي الفردية عنها وكذا مفهوم الممكن
بالذات يستوعب امورا ممكنة يصدق في كل منها بحسب الامكان الخاص امكانان عامان موجب وسالب والموجب
يستلزم السالب ويكون العقل مركبا من قضيتين موجبة وسالبة وامور مركبة فرضنا من الواجبين
او ضدين فان ضرورة الوجود والعدم لتلك المركبات ليست لذواتها بما هي مركبات بل لعلة هي خصوصيات
الاجزاء والاثنان اللذان هما بالغير اي الوجوب والامتناع انما يعرضان لجميع الممكنات ولا يعرضان البتة
لاحدهما المثنى من الواجب بالذات او الممتنع بالذات وقد مر ان الواجب بالذات لا يكون واجبا
بغيره واما الثلثة التي هي بالقياس الى الغير فهي لا تصادم التي هي بالذات في التحقق وان خالفها في
المفهوم فالوجوب بالقياس الى الغير يعم جميع الموجودات اذ لا موجود الا وله علية او معلولية لشيء
اخر وكل من العلة والمعلول له وجوب بالقياس الى الاخر لان الوجوب بالقياس الى الغير ضرورة
تحقق الشيء بالنظر الى الغير على سبيل الاستدعاء الاعم من الاقتضاء ومرجعه الى ان الغير باعتبار ذاته
الان يكون للشيء ضرورة الوجود سواء كان باقتضاء ذاتي او بحاجة ذاتية ووجود تعلقي فلهذا
وقد وقع في الاحاديث الالهية يا موسى انا بدك اللازم ... والامتناع بالقياس الى الغير يعرض كل
موجود واجبا او ممكنا بالنسبة الى عدم معلوله او عدم علته وكذا يعرض لكل معدوم بما هو معدوم
انما يلزم عدم معلوله او عدم علته

Copyright © King Saud University